مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria
http://www.facebook.com/ActGroup.PalSyria

مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية توثق عدداً من الانتهاكات من قبل السلطات اللبنانية، تدعو لبنان للالتزام بالمعاهدات والقوانين الدولية

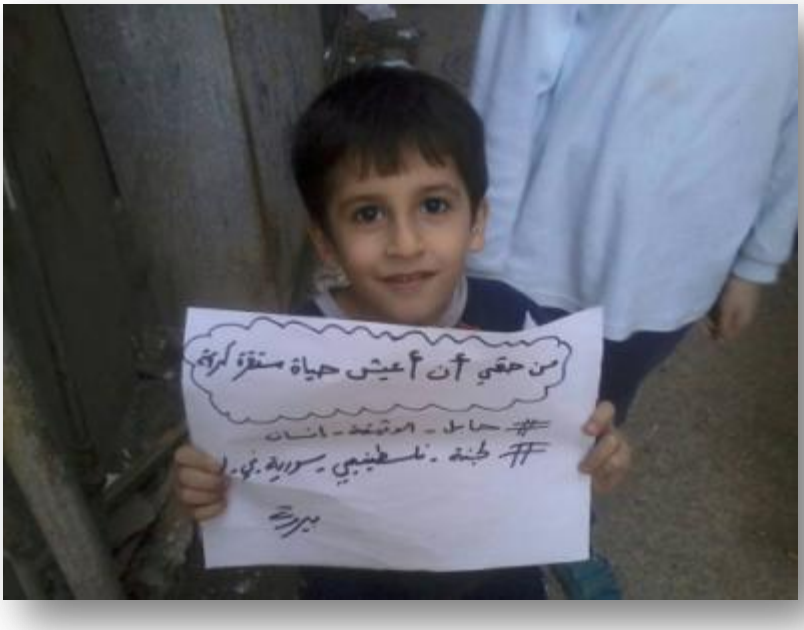

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية - بيروت 18-5-2014

مازالت الإجراءات التعسفية المتخذة من قبل الحكومة اللبنانية بحق اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان تُفسر وتُطبق بالحد الأعلى عليهم، واختيار جانب المنع التام للدخول أو تجديد الإقامات التي يستطيع اللاجئ تنظيم وجوده في لبنان من خلالها.

فقد قامت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية بتوثيق ومتابعة عدة انتهاكات قامت بها السلطات اللبنانية خلال الفترة الواقعة بين 11 و18 أيار – مايو 2014 فقد قام الأمن العام اللبناني يوم الأحد 11أيار –مايو 2014 بمنع عائلة راكان حسين (اللاجئ في هنكاريا) المكونة من أربعة أطفال برفقة عمهم والقادمة من درعا – تجمع المزيريب للاجئين الفلسطينيين من الدخول إلى لبنان لإجراء مقابلة مع السفارة الهنغارية لإجراء معاملة لم الشمل، حيث حصلت العائلة على موعد لهذه المقابلة قبل ثلاثة أشهر، وعادت أدراجها إلى سورية رغم العديد من

Email:info@prc.org.uk - Tel: +442084530919 - Fax:+442084530994 - Mob: +447447423737

المخاطر التي كانت تتهددها أثناء العودة ليلاً والتكاليف العالية التي تكبدتها للوصول إلى نقطة الحدود وفق تصريحات الأب، ويتعين على العائلة الحصول على موعد جديد قد يكلفهم انتظار جديد لمدة ثلاثة شهور أخرى، في الوقت الذي لا ضمانات لإمكانية دخولهم في المرة القادمة، ونظراً لإغلاق السفارات الأوربية جميعها في دمشق، فإن كافة المعاملات للسوريين والفلسطينيين السوريين تستوجب سفراً إلى دولة مجاورة اعتاد المراجعون أن تكون في لبنان، وبالرغم من أن دخول العائلة إلى لبنان بهدف إجرائي بحت ولديهم ما يثبت ذلك، وأن لا نية البتة للإقامة هناك، فقد منعت سلطات الحدود جميع أفراد العائلة من الدخول، وقد تكررت هذه الحالة مع عائلة لديها موعد مع السفارة الهولندية حيث منعت العائلة من الدخول بعد انتظار على معبر المصنع الحدودي لمدة يومين.

وفي سياق متصل قام عناصر من الأمن العام اللبناني يوم 15 أيار – مايو 2014 باعتقال الطفل طارق عنيسي (15)عاماً ، عند حاجز "المعركة" على طريق مدينة صور في سرية أمن العباسية، ولايزال الاعتقال قائماً حتى اللحظة وسط مخاوف من نية السلطات اللبنانية بترحيل الطفل إلى سورية بحجة انتهاء إقامته، متجاهلةً في ذلك التحذير الذي نصت عليه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي منحت " الحماية للطفل من أشكال الاعتداء على شخصه كتعريضه لخطر النزاعات المسلحة" الذي قد يواجهه الطفل حتماً في حال تسليمه لسورية، وقد تابعت مجموعة العمل قضية الطفل المعتقل وتبين لديها أن ذوي الطفل غير قادرين على زيارة ابنهم في معتقله خوفاً من الاعتقال لنفس السبب، وتستهجن المجموعة هذه الإجراءات التعسفية من قبل السلطات اللبنانية بحق الأطفال، خاصةً أنه تبين أن كافة دوائر الهجرة اللبنانية المعنية ترفض تجديد الإقامة لأي لاجئ فلسطيني، وهو ما يضع كل فلسطيني لاجئ من سورية كهدف للاعتقال التعسفي بأي لحظة، وسط فقدان كافة الخيارات في إيجاد ملاذ آمن في ظل منعه من التنقل عبر أي دولة في العالم.

كما تم رصد حالة اللاجئ الفلسطيني من سورية (أ –ع هـ) المقيم في مخيم عين الحلوة والمتزوج من امرأة سورية الجنسية، فقد سمح الأمن العام اللبناني للزوجة بالدخول إلى لبنان إلا أنه منع أبناءها الحاملين لجنسية الأب الفلسطيني السوري وذلك بتاريخ 17 أيار –مايو 2014،

وتنص الإتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل" التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة (في 1989/11/20)" التي تعطيه الحق " بالحفاظ على صلاته العائلية ".

يشار أن الحكومة اللبنانية قد صادقت على هذه الاتفاقية بتاريخ 1990/11/20 بالاستناد إلى القانون الصادر عن مجلس النواب برقم 90/20، وهو ما يضع الحكومة اللبنانية أمام انتهاك واضح للاتفاقيات الدولية بهذا الشان.

وفي خطوة تضييق جديدة بحق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فقد تعدت القرارات اللبنانية الأخيرة الفلسطيني السوري اللاجئ إلى لبنان بسبب الأزمة القائمة في سورية إلى الفلسطيني السوري المولود في لبنان لأم فلسطينية لبنانية، فالسيدات الفلسطينيات المتزوجات من فلسطينيي سورية أصبح أبناؤهن مطالبين بالحصول على إقامات في لبنان إسوة بالفلسطيني السوري.

فالسيدة أم محمد أرملة فلسطينية لبنانية من سكان مخيم عين الحلوة تعيش حالة قلق بالغة الشدة بسبب خوفها المبرر على أبنائها من الحواجز على مداخل المخيمات والمدن لأنهم بنظر السلطات اللبنانية وبفعل القرارات الأخيرة أصبحوا فلسطينيين سوريين يتوجب عليهم الحصول على إقامة ومراجعة مكاتب الأمن العام كل ثلاثة أشهر من أجل التمديد، علماً أن القانون اللبناني يسمح لأبناء الأم اللبنانية أو الفلسطينية اللبنانية الحصول على إقامة مجاملة تصل حتى 3 سنوات.

يشار أن هذه الحالات تمثل جزءاً موثقاً من مئات الحالات التي لم توثق والتي يمكن مشاهدة جموعها على معبر المصنع الحدودي بين سورية ولبنان، فكل عائلة تحمل معها قصة معاناة تختلف عن الأخرى، وجميعها يرتكز على حالة واحدة منطلقها الحرب الدائرة في سورية، وهو ما يضع أغلب الحالات في سياق قانوني يوجب على كافة الحكومات المعنية التعامل معها بما يؤمن لها الحماية والرعاية، بل ويحملها مسؤولية تعرضها للخطر في حال وصلت أي مكان آمن.

إن مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية تطالب الحكومة اللبنانية إلى المسارعة في بيان الآليات التنفيذية لتنظيم الوجود الفلسطيني السوري في لبنان وتعميميها للجهات المعنية بتطبيقها، كما وتطالبها باحترام تعهداتها وتطبيق ما التزمت فيه واحترام ما ورد في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان ومراعاة الوجود الفلسطيني السوري باعتباره وجوداً مؤقتاً دفعت به الظروف القسرية للجوء، وتدعوها إلى مراجعة كافة القرارات التعسفية التي من شانها انتهاك الحقوق الطبيعية والأساسية للإنسان الفار من مناطق النزاعات المسلحة.